

# رئيسة البلدية تُرخص بإجراء مكالمات بين السجناء ومحاميهم مجاناً

الخميس 26 مارس 2020

بقلم سوزان ستراوب

قرّرت رئيسة البلدية ليندا غورتون اليوم تغيير سياسة جديدة تتعلق بالسجن كانت قد تسببت دون قصد في إلزام السجناء بدفع مستحقات المكالمات الهاتفية والمكالمات عبر الفيديو من أجل التحدث إلى محاميهم.

وكانت رئيسة البلدية، ردّاً منها على أزمة تفشي فيروس كورونا كوفيد-19 إتخذت في 10 آذار (مارس) قراراً بمنع جميع الزيارات في السجن. وقالت غورتون: "كان هدفنا الوحيد جعل السجن أكثر أماناً للسجناء وموظفي السجن".

وابتداء من 19 آذار (مارس) ، تم توسيع قرار منع الزائرين ليشمل المحامين وذلك بهدف تحسين السلامة طبعاً. لكن هذا التغيير منع المحامين أيضاً من زيارة عملائهم شخصياً في السجن.

يتوفر السجن على إمكانية إجراء مكالمات هاتفية ومكالمات عبر الفيديو للسجناء. و طبقاً لما تمليه سياسات الولاية ، كان يُفرضُ دائماً على النزلاء دفع مستحقات مقابل المكالمات: تُقدَّر حالياً بـ 14 سنتاً للدقيقة الواحدة فيما يخص المكالمات الهاتفية الصوتية فقط؛ و 7 دولارات لكل مكالمة عبر الفيديو. قالت غورتون " من الآن فصاعداً لن يتقاضى السجن رسوماً على المكالمات الهاتفية أو المكالمات عبر الفيديو من السجناء الذين يتواصلون مع محاميهم". وأضافت: "لا يمكن للأشخاص المتواجدين في السجن العمل. وبسبب ذلك، قد تكون عائلاتهم تعاني بالفعل من صعوبات مالية. كان هدفنا تحسين السلامة ، وليس زيادة العبء على هذه العائلات ."

###